ISSN 2676-1513

البعد البيئي للتنمية المستدامة كمدخل لتعزيز الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية
-دراسة حالة شركة الاسمنت عين الكبيرة SCAEK بسطيف-

د.عبد الحكيم جربي

أستاذ محاضر ب ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر

djerbi.abdelhakim@yahoo.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة في جوهرها إلى إبراز مدى تحمل المؤسسة الاقتصادية لمسؤوليتها البيئية في إطار ضوابط البعد البيئي للتنمية المستدامة، ودور تبني هذا البعد في تعزيز الميزة التنافسية، ولقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتفسير وتحليل مختلف المفاهيم والمعلومات، وقد ركزت الدراسة على مدى مساهمة تبني البعد البيئي للتنمية المستدامة في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن إدراج البعد البيئي في مختلف وظائف وأنشطة المؤسسة ساهم في تعزيز الميزة التنافسية من خلال الأرباح، القيمة المضافة، زيادة الحصة السوقية وتخفيض التكاليف.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، البعد البيئي، الميزة التنافسية، مؤشرات الميزة التنافسية.

Résumé

Cette étude vise, en substance, de mettre en évidence l'importance de porter l'entreprise économique de la responsabilité environnementale dans le cadre de la dimension environnementale du développement durable, et le rôle de l'adoption de cette dimension dans le renforcement de l'avantage concurrentiel, pour l'analyse nous avons utilisé l'approche descriptive et analytique à l'interprétation et l'analyse des différents concepts et des informations, l'étude a porté sur la contribution de l'adoption de La dimension environnementale du développement durable pour renforcer l'avantage concurrentiel de l'entreprise économique, l'étude a conclu que l'incorporation de la dimension environnementale dans les diverses fonctions et activités de l'entreprise contribuait à renforcer cet avantage concurrentiel en augmentant les profits, la valeur ajouté, la part de marché, et réduire les coûts.
Mots-clés: développement durable, dimension environnementale, avantage concurrentiel, indicateurs d'avantage concurrentiel.

مقدمة :

أصبحت المشكلات و الأزمات البيئية تلقى اهتماما دوليا متزايدا ،حيث شكلت أهم تحديات القرن الواحد والعشرين و هذا نظرا لخطورتها و آثارها السلبية على التوازن البيئي و ما نتج عنها من استنفاذ للمصادر الطبيعية و خاصة الطاقوية نتيجة الاستغلال المفرط و غير الرشيد لها ، وارتفاع في معدلات التلوث البيئي التي كان سببها الأساسي هو تزايد الأنشطة البشرية التي لا تدرج في سياستها وإستراتجياتها الاعتبارات البيئية وهذا ما زاد من حدة التدهور البيئي، ومن أجل محاولة إيجاد حلول لهذه المشاكل والبحث عن الآليات الكفيلة للتحكم فيها ، تم عقد العديد من المؤتمرات الدولية ذات أهمية بالغة ، والتي كان هدفها هو تحسيس المجتمع الدولي بضرورة الالتزام بضوابط التنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية).

ISSN 2676-1513

أما على مستوى المؤسسات فإنها أصبحت تواجه تحديات كبيرة خاصة مع الضغوطات التي تفرضها عليها الجمعيات التي تهتم بالمحافظة على البيئة كجماعة الخضر مثلا ، ذلك أن المؤسسة الاقتصادية تعتبر المسبب الرئيسي لجل المشكلات البيئية ،مما يقتضي عليها ضرورة تحمل مسؤولياتها اتجاه المحيط الذي تنشط فيه و ذلك بإدراج البعد البيئي في مختلف وظائفها و أنشطتها .

أمام كل هذه الأوضاع فقد قامت المؤسسات الاقتصادية بإدراج البعد البيئي في استراتيجياتها ومختلف نشاطاتها ووظائفها، والذي يعنى بالمحافظة على الحدود البيئية، والتي تعني أن هناك حدودا معينة بيئيا لا يمكن تجاوزها، من حيث المحافظة على الموارد الطبيعية من التلوث ومنع استنزافها وخاصة الغير متجددة، ولقد ساهم تبني البعد البيئي في المؤسسة الاقتصادية في تحسين سمعة المؤسسة وتعزيزها لميزتها التنافسية من خلال تخفيض التكاليف من خلال الاستخدام الأمثل لمختلف الموارد المتاحة خاصة الطاقوية منها، الأرباح، ارتفاع القيمة المضافة، زيادة الحصة السوقية.

إشكالية الدراسة:

في خضم كل هذه المعطيات التي تصب نحو توجه المؤسسات الاقتصادية لإدراج البعد البيئي في مختلف أنشطتها ووظائفها لتعزيز ميزتها التنافسية، تتبلور لنا إشكالية بحثنا التي سوف نعالجها من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي :

كيف يساهم تبني البعد البيئي للتنمية المستدامة في تعزيز الميزة التنافسية في شركة الاسمنت عين الكبيرة بسطيف؟

وسنحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- هل لتبني البعد البيئي للتنمية المستدامة دور في زيادة الحصة السوقية لشركة الاسمنت عين الكبيرة سطيف؟
- هل يساهم تبني البعد البيئي للتنمية المستدامة في ارتفاع القيمة المضافة لشركة الاسمنت عين الكبيرة سطيف؟
- هل لتبني البعد البيئي للتنمية المستدامة دور في انخفاض معدلات استهلاك الطاقة في شركة الاسمنت عين الكبيرة سطيف؟
- هل يساهم تبني البعد البيئي للتنمية المستدامة في ارتفاع الأرباح الصافية المحققة في شركة الاسمنت عين الكبيرة سطيف؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: لتبني البعد البيئي للتنمية المستدامة دور في تعزيز الميزة التنافسية لشركة الاسمنت عين الكبيرة بسطيف.

وتنبثق من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- يساهم تبني البعد البيئي للتنمية المستدامة في زيادة الحصة السوقية لشركة الاسمنت عين الكبيرة سطيف

ISSN 2676-1513

- لتبني البعد البيئي للتنمية المستدامة دور في ارتفاع القيمة المضافة التي تحققها شركة الاسمنت عين الكبيرة سطيف
- يساهم تبني البعد البيئي للتنمية المستدامة في انخفاض معدلات استهلاك الطاقة لشركة الاسمنت عين الكبيرة سطيف
- لتبني البعد البيئي للتنمية المستدامة دور في ارتفاع الأرباح الصافية التي تحققها شركة الاسمنت عين الكبيرة سطيف

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة تبني البعد البيئي في تعزيز الميزة التنافسية (الأرباح الصافية، القيمة المضافة، الحصة السوقية، تخفيض التكاليف بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وخاصة الطاقوية منها) في شركة الإسمنت عين الكبيرة بسطيف في إطار ضوابط البعد البيئي للتنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تناولها لموضوع مهم والمتمثل في البعد البيئي للتنمية المستدامة وعلاقته بتعزيز الميزة التنافسية في شركة الاسمنت عين الكبيرة بسطيف، من خلال مؤشرات الأرباح الصافية، القيمة المضافة، الحصة السوقية، تخفيض التكاليف.

أولا: التنمية المستدامة والبعد البيئي

لقد أدى التطور في النشاطات الصناعية و الزراعية و العمرانية التي عرفها العالم بعد الثورة الصناعية إلى الوقوع في الكثير من المشكلات البيئية كاستنفاذ المصادر الطبيعية و تلوث المحيط واختلال التوازن البيئي نتيجة لمخلفات الصناعة و نواتج الاحتراق و انبعاث الغازات السامة ، حيث أصبحت البيئة ملوثة و غير صالحة لحياة الكائنات الحية و حتى الإنسان نفسه، وبالتالي أصبح لزاما على المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار في مختلف وظائفها وأنشطتها ضوابط التنمية المستدامة خاصة البعد البيئي.

أولا– أساسيات حول التنمية المستدامة والبعد البيئي

سنقوم من خلال هذا العنصر بالتطرق إلى مفاهيم حول التنمية المستدامة والبعد البيئي، بالاضافة إلى المسؤولية البيئية للمؤسسات الاقتصادية تجاه البيئة والمجتمع.

1– مفهوم التنمية المستدامة

لقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة بشكل واضح وصريح سنة 1987في تقرير عنوانه مستقبلنا المشترك أو ما يعرف بتقرير برونتلاند، حيث أوضح هذا التقرير أن التنمية المستدامة تتطلب تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع وإتاحة الفرصة أمام الكافة لتحقيق متطلباتهم في حياة أفضل[1].

ويعرفها "بليس" بأنها تصور شامل يعمد إلى تقوية مختلف المجالات المجتمعية بما فيها الاقتصادية والبيئية، فهي استثمار لكل الموارد من أجل الإنسان، أما "باربيير" فيرى أن التنمية المستدامة تشير إلى الحد الأمثل من التداخل بين النظم الثلاثة: البيئي والاقتصادي والاجتماعي من خلال عملية تكيف ديناميكية للبدائل[2].

ISSN 2676-1513

وقد عرف مدير حماية البيئة الأمريكية "ويليام رولكز هاوس" التنمية المستدامة بأنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليس متناقضتان[3].

ويمكن القول أن التنمية المستدامة هي العملية التي تهدف إلى الارتقاء بالمستوى المعيشي للأفراد وتقليل مستويات الفقر من خلال التقدم الاقتصادي، وتطوير القدرات الإنسانية، مع الأخذ بالاعتبار الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة، وضمان استمرار تلك العملية وعدالة توزيعها[4].

2- التنمية المستدامة :توازن بين القيم الايكولوجية والاجتماعية والاقتصادية.

هناك عدة وجهات نظر عديدة تتعلق بالتنمية المستدامة، وهي متداخلة فيما بينها بحيث تعرض وجهة النظر شخصية خاصة بمفهوم التنمية المستدامة .وهو يضم ثلاث مجموعات من الأهداف الرئيسية والتي تنطوي على مضامين عملية هامة كامنة التنمية المستدامة.

فالايكولوجيون يركزون على الحفاظ على تكامل النظم الايكولوجية اللازمة للاستقرار الكلي العالمي، ويسعى الاقتصاديون إلى زيادة الرفاهية البشرية إلى أقصى درجة في ظل الموجودات الرأسمالية والتكنولوجية الراهنة، ويركز علماء الاجتماع على أن العوامل الأساسية الفعالة في التنمية المستدامة هم الناس ومدى احتياجاتهم ورغباتهم واستخدام الوحدات غير الملموسة أحيانا، فالرفاهية والحرية والتمكين الاجتماعي والهوية[5]

ولا تتحقق التنمية المستدامة إلا حينما تكون أهداف الإدارة وإجراءاتها قابلة للتطبيق ايكولوجيا وأن تكون عملية من الناحية الاقتصادية ومرغوبة اجتماعيا وتتحقق التنمية المستدامة من خلال التقاء العناصر الثلاثة الرئيسية التي تشمل وجهات نظر الايكولوجيين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع.

3- التنمية المستدامة وشروط النماء المستدام:

لقد ارتبط هذا المفهوم بنظرية التنمية البشرية المستدامة وهي نظرية في التنمية الاقتصادية— الاجتماعية- البيئية .تجعل الإنسان منطلقها وغايتها وتتعامل مع الأبعاد البشرية والاجتماعية للتنمية باعتبارها العنصر المهيمن وتنظر للموارد الطبيعية والطاقات المادية على أنها شرط من شروط تحقيق هذه التنمية.وتقوم منهجية التنمية البشرية المستدامة حسب تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 1995 على العناصر الآتية كشروط لتحقيق النماء المستدام:

- **الإنتاجية**:أو المقدرة البشر على القيام بنشاطات منتجة وخلاقة.
- **المساواة** : أو تساوي الفرص المتاحة أمام كل أفراد المجتمع دون أي عوائق أو تمييز بغض النظر على العرق أو الجنس أو مستوى الدخل أو الأصل أو غيره.
- **الاستدامة** :أو عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسب استتراف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تحمل عبئها الأجيال اللاحقة أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفا صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر.

ISSN 2676-1513

– **التمكين** :فالتنمية تتم بالناس وليس فقط من أجلهم، ولذلك عليهم أن يشاركوا بشكل تام في القرارات والإجراءات التي تشكل حياتهم. وتبرز هنا بشكل خاص أهمية منظمات المجتمع المدني وإمكانية المحاسبة وتعديل المسار عند الضرورة.فالناس في التنمية ليسوا مجرد متلق سلبي بل عامل فاعل في تشكيلها.

4- مفهوم البعد البيئي للتنمية المستدامة

البعد البيئي للتنمية المستدامة هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة، حيث أن كل تحركاتنا وبصورة رئيسية تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة عديدة من أجل الحصول على طرائق منهجية تشجيعية ومترابطة مع إدارة نظام البيئة للحيلولة دون زيادة الضغوط عليها[6].

ويعنى البعد البيئي للتنمية المستدامة بالمحافظة على الحدود البيئية، والتي تعني أن هناك حدودا معينة بيئيا لا يمكن تجاوزها، من حيث المحافظة على الموارد الطبيعية من التلوث ومنع استنزافها وخاصة الغير متجددة[7].

إن التنمية المستدامة في بعدها البيئي تدعو إلى:[8]

– إشراك المؤسسات البيئية في اتخاذ القرارات للتقليل من المشاكل البيئية والحد من التدهور البيئي؛

– إدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية الخضراء في ثقافة المنتج والمستهلك؛

– الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها؛

– الاستخدام الكفء لمختلف الموارد الطاقوية؛

– ضرورة تضمين المفاهيم البيئية في مكونات المناهج والكتب المدرسية؛

– خلق تخصصات في مجال الاقتصاد البيئي على مستوى الجامعات والمدارس العليا؛

– التقليل من إتلاف التربة واستعمال المبيدات وتدمير الغطاء النباتي؛

– حماية المناخ من التلوث والاحتباس الحراري؛

– الحد من انبعاث الغاز والحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

ومن خلال ما سبق، يمكننا القول أن مهام المؤسسة في ظل لبعد البيئي للتنمية المستدامة تتمثل في:[9]

– دراسة وتحليل إجراءات حماية البيئة؛

– تقديم المشاورات والنصائح المنسجمة مع متطلبات حماية البيئة؛

– المساهمة في توجيه الإنتاج بما تقتضيه التوجيهات والتعليمات واللوائح البيئية؛

– دراسة الاستثمارات البيئية التي تحد من الأخطار البيئية؛

– إعطاء المعلومات حول تكاليف حماية البيئة ونفقات الاستثمار وتأثير حماية البيئة على حسابات الأرباح والخسائر، وتحليل الجدوى البيئية للمشاريع,

5- مسؤولية المؤسسات الاقتصادية تجاه البيئة والمجتمع

ISSN 2676-1513

عرفت عقود الثمانينات والتسعينات بحرصها على حماية البيئة وليحكم هذا الشعار جميع المشروعات في العالم، ومن جانب آخر فقد أضاف الزبائن عنصر آخر إلى قائمة مشترياتهم وهو سلامة البيئة، والكثير منا معنيون بهذه السلامة والإصرار على إنتاج السلع التي لا تلوث البيئة وتبقيها نظيفة[10]، وكذلك ضرورة وضع الانشغالات البيئية ضمن سياسات التنمية وعلى استخدام الوارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقاءها و استمرارها للأجيال القادمة،كذلك حث المؤسسات على إعطاء أهمية خاصة للاعتبارات البيئية أثناء إدارة الأنشطة الإنتاجية، ولقد قامت المنظمة العالمية للتقييس عام 1996 بإصدار سلسلة المواصفات الدولية الخاصة حيث أصبح التسجيل فيها مطلبا أساسيا في العديد من الأسواق العالمية، مما يجعل المؤسسات المسجلة لISO 14000 تتمتع بأفضلية تنافسية تزيد من فرصها السوقية[11].

وكمجتمع تعاوني تعيش فيه المشروعات كافة، فإنه تقع على المؤسسات الاقتصادية كنظام ينشط داخل هذا المجتمع مسؤوليات والتزامات مختلفة، بالإضافة إلى كونه يوفر وظائف للأفراد ويولد الثروة، إلا أنه يتوجب عليه تقديم ما يمكن تقديمه لهذا المجتمع من خلال ما تحدثه من تطورات وإضافات، فمثلا عليها أن تسهم في مجال الخدمات الاجتماعية طواعية وتخصص جزء من أرباحها للجهات الخيرية ولدعم النشاطات الاجتماعية، والقيام بدراسات وبحوث لتطوير الأنشطة المختلفة التي لها علاقة بالمشروع والمشاركة في بناء الثقافة الاستهلاكية والاجتماعية الحضارية[12].

وفي هذا الإطار يمكن للمؤسسات الاقتصادية تبني البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال:

أ- الإنتاج الأنظف

يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الإنتاج الأنظف بأنه التحسين المستمر للعمليات والمنتجات والخدمات الصناعية، بغرض خفض استخدام الموارد الطبيعية وذلك كأسلوب وقائي عند المنبع لمنع تلوث الهواء والماء والأرض والحد من تولد مخلفات بغرض التقليل من مخاطر التلوث التي تهدد الإنسان والبيئة إلى الحد الأدنى[13]. و يدخل الإنتاج الأنظف في العديد من المجالات نلخصها في دورة حياة المنتج، التدوير وإعادة الاستخدام، التطوير في عمليات التصنيع وآلياتها، إدارة الجودة والبيئة، التخطيط للإنتاج ورقابة العمليات، المراجعة البيئية الدورية، التعامل الآمن مع المخلفات، إحلال المواد صديقة البيئة.

و تعتمد فكرة سياسة الإنتاج الأنظف على تطبيق إجراءات صارمة في الإنتاج بإدخال العنصر البيئي كمتغير أساسي في العملية الإنتاجية[14].

ففي السابق كان يتم تحديد مكان المشروع بالنسبة إلى القرب من مصادر المواد الأولية والطاقة، قربه من الأسواق والمستهلكين بهدف التقليل من تكاليف نقل المواد وكذا تكاليف التوزيع والتسويق، أما في التخطيط المتكامل يأخذ بعين الاعتبار كيفية التعامل مع النواتج الصناعية من حيث النوع والكم ومدى تأثيرها على البيئة. كما أن التخطيط المتكامل يفرض على المؤسسات أن تبحث عن صناعات أخرى مكملة لصناعتها الرئيسية، وهذه الصناعات المكملة تستخدم مخلفات الصناعات الأساسية لإنتاج منتجات ثانوية. وهنا تأتي فكرة المجمعات الصناعية[15].

ISSN 2676-1513

إن الهدف الأساسي من الإنتاج الأنظف هو توفير الأموال من خلال طرق إنتاج جديدة وكذا التخفيض من الضرر البيئي بتكلفة منخفضة. وذلك عن طريق الحد من التلوث، تقليل المخلفات الصناعية، إعادة تدوير المواد المستعملة. الأمر الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى تغيير كلي في طرق التشغيل القديمة والتكنولوجيا المستعملة[16]. والشكل الموالي يبين ويوضح تكنولوجيا الإنتاج الأنظف.

الشكل (01): تكنولوجيا الإنتاج الأنظف

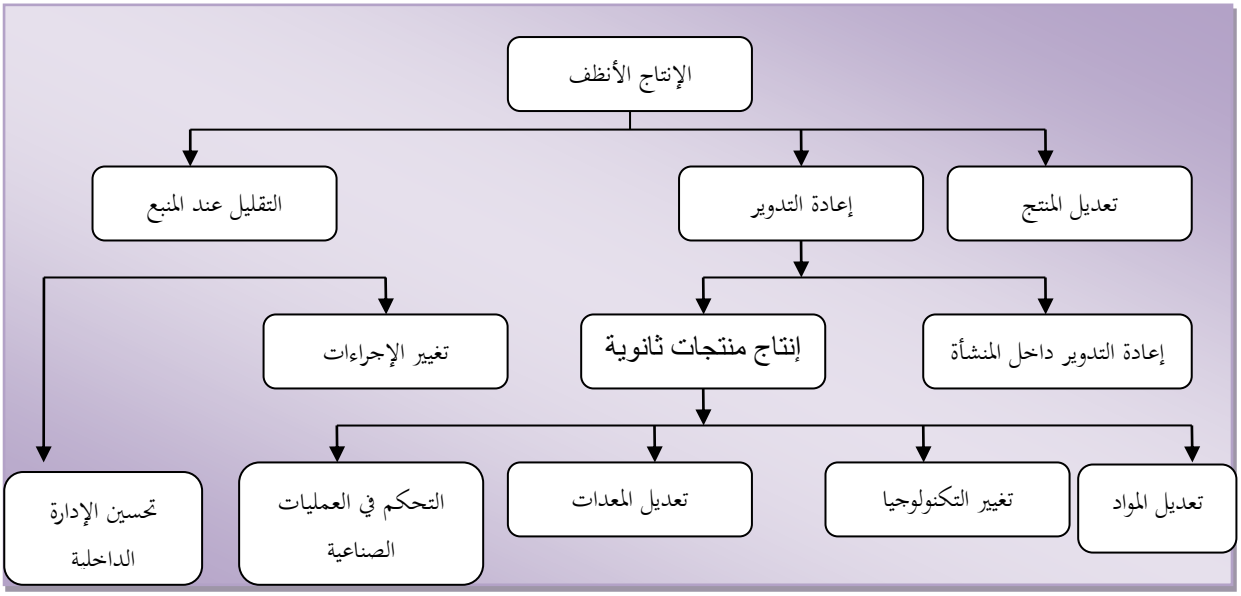

المصدر: صلاح محمد الحجار، داليا عبد الحميد صقر، نظام الإدارة البيئية والتكنولوجية، القاهرة: دار الفكر العربي، ط 1، 2006،ص 112

ب- ترشيد استهلاك الطاقة

تقوم الدراسات على تحسين الفعالية الطاقوية مع زيادة استعمال الطاقات المتجددة من طرف هذه المؤسسات، وذلك لزيادة تعايشها بيئيا وتحقيقها لمنتجات صديقة للبيئة وذلك ببذل المزيد من الجهد، لأن التموين بالطاقة غير مستديم وعلى المدى القصير الموارد البديلة لا يمكن أن تحل محل الموارد القديمة، لذا فان المؤسسات الاقتصادية أمام تحد طاقوي كبير، فبينما نظمت قمم وملتقيات حول أسعار الموارد الطاقوية للانشغال الكبير بالتغير المناخي، أصبحت مصادر الطاقة تطرح هي أيضا إشكالا كبيرا على مستوى هذه المؤسسات بتغليب للجانب الاقتصادي على الجانب البيئي، وعلاوة على ذلك، فإن الفعالية الطاقوية هي أساس المفاضلة في الأسواق، وللتكيف مع الوضع وجب عليها الاطلاع على أحدث التكنولوجيات في مجال الطاقة إضافة إلى الاهتمام بالتكوين والتأهيل البيئي لمواردها البشرية[17].

ثانيا: الميزة التنافسية ومساهمة البعد البيئي في تعزيزها

سنحاول من خلال هذا العنصر أن نسلط الضوء على الميزة التنافسية بمفهومها، أنواعها ومؤشراتها، إضافة المزايا التنافسية المتحققة من جراء تبني المؤسسة الاقتصادية للبعد البيئي.

ISSN 2676-1513

1- مفهوم الميزة التنافسية

تنشا الميزة التنافسية بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانيا وبمعنى أخر بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومها الواسع[18]، كما تعرف الميزة التنافسية على إنها ميزة أو عنصر تفوق للمؤسسة يتم تحقيقه في حالة إتباعها لإستراتيجية معينة للتنافس[19].

إن الميزة التنافسية لمؤسسة ما يمكن أن تتحقق في حالة ما إذا كان باستطاعتها أن تحتفظ بمستوى مرتفع من الإنتاجية والأرباح مقابل انخفاض في التكاليف وارتفاع في الحصة السوقية دون أن يكون ذلك على حساب الأرباح[20].

وعليه فالمؤسسة تمتلك ميزة تنافسية إذا كانت لديها القدرة على خلق قيمة لزبائنها من خلال تبني إستراتيجية تنافسية ذكية وفعالة تأكد تميزها واختلافها عن منافسيها، وتمكنها من مواجهتهم وزيادة حصتها السوقية وتحقيق أرباح تضمن لها البقاء والاستمرار.

2- أنواع الميزة التنافسية

نميز بين نوعين من الميزة التنافسية:[21]

أ- ميزة التكلفة الأقل: يمكن لمؤسسة ما أن تحوز ميزة التكلفة الأقل إذا كانت تكاليفها المتراكمة بالأنشطة المنتجة للقيمة اقل من نظيرتها لدى المنافسين.

من اجل حيازة ميزة التكلفة الأقل يجب على المؤسسة أن تتحكم في العوامل التالية:

- مراقبة الحجم: السيطرة على وسائل الإنتاج الجديدة والتوسع في السوق والنشاط التسويقي بتخفيض التكاليف.
- مراقبة التعلم: خاص بإطارات ومستخدمي المؤسسة.
- مراقبة الروابط: مراقبة الروابط الموجودة بينها وبين الموردين وباقي المتعاملين معها.
- مراقبة الالتحاق: تجميع الأنشطة المهمة والمنتجة للقيمة لاستغلال الإمكانيات المشتركة.
- مراقبة الإجراءات : وهي الإجراءات التي قد تقوم المؤسسة بإلغاء بعضها بهدف تقليل التكاليف .

ب- ميزة التمييز: تتميز المؤسسة عن منافسيها عندما يكون بمقدورها الحيازة على خصائص فريدة تجعل الزبون يتعلق بها .

حتى يتم الحيازة على ميزة التمييز يجب الاستناد على العوامل التالية :

- الإجراءات التقديرية : تقوم المؤسسة باختيار الأنشطة والإجراءات المهمة في نظر المؤسسة مثل خصائص المنتج، خدمات ما بعد البيع
- الروابط: والمتمثلة في الروابط بين المنتجات وكذا الروابط الموجودة بين المتعاملين مع المؤسسة.
- التموقع : يقصد به أهمية اختيار المؤسسة للمكان المناسب .
- الالتحاق: يمكن أن تنجم خاصية التفرد لنشاط منتج للقيمة بمجرد أن يكون هذا النشاط مشتركا لعدة وحدات تابعة لنفس المؤسسة.

ISSN 2676-1513

– التكامل: وهذا يكون بين نشاط المؤسسة وباقي المتعاملين.

– الحجم: قد يكون الحجم الكبير في إنتاج مؤسسة له تأثيره سلبيا على مرونة المؤسسة.

3– مؤشرات الميزة التنافسية

تتضمن مؤشرات الميزة التنافسية على مستوى المؤسسة الاقتصادية مايلي:

أ– تكلفة الصنع: إن تكلفة الصنع بالقياس إلى تكلفة المنافسين تمثل مؤشرا كافيا عن مدى تنافسية المؤسسة الاقتصادية.[22]

ب– الحصة السوقية: يقصد بها حصص المبيعات الفعلية (سواء في الكمية المباعة أو في رقم الأعمال) للمنتج في فترة معينة وفي منطقة جغرافية معينة، فهي تمثل أداء مبيعات فئة منتج معين في السوق بدلا من مجموعة من المشترين للمنتج.[23]

ج– الإنتاجية الكلية للعوامل: حيث تقيس قدرة المؤسسة الاقتصادية على تحويل مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات.[24]

د– الربحية: عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في هذه الأرباح، والربحية تعتبر هدف للمؤسسة ومقياسا للحكم على كفاءتها، وتقاس الربحية من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات.[25]

4– المزايا التنافسية المحققة من جراء تبني البعد البيئي

إن تبني المؤسسة الاقتصادية للبعد البيئي للتنمية المستدامة يمكن من تحقيق جملة من المزايا التنافسية، والمتمثلة في:

– تمتلك المؤسسات التي تنتج منتجات غير مضرة بالبيئة حصة سوقية أكبر لكونها تساعد الزبائن على تحيق أهدافهم البيئية، فالمنتجات التي يمكن إعادة تصنيعها بعد استخدامها أو التي تنتج بإتباع تكنولوجيا نظيفة غير ملوثة تزيد من قوة المؤسسة التنافسية.

– نشر المعلومات حول الجوانب البيئية لمنتجات المؤسسة يؤدي إلى تحسين سمعة المؤسسة لدى المجتمع وزيادة الإقبال على منتجاتها، كما يساهم في فتح منافذ تسويقية جديدة.

وفي هذا الصدد تشير دراسة ألمانية في مجال التلفزيونات بأن الحصة السوقية لشركة SONY العالمية قد انخفض بنسبة 11% مقابل زيادة بنسبة 57% لشركة NOKIA بسبب نشر مجلة المستهلك الألماني تقييما حول التلفزيونات عدت فيه تلفزيونات NOKIA الأفضل بيئيا.[26]

– تحقيق وفرات مالية من خلال استرجاع النفايات ورسكلتها وإعادة استعمالها في العملية الإنتاجية، كذلك من خلال ترشيد استهلاك الموارد الطاقوية (كهرباء، ماء...).

– الحد من الأضرار التي تلحق بالنظام البيئي، وبالتالي المساهمة في الحد من التلوث والاختلالات البيئية.

ثالثا: دراسة حالة شركة الاسمنت عين الكبيرة، سطيف

تشكل مخلفات مصانع الاسمنت مشكلة بيئية واقتصادية كبيرة تؤثر على صحة الإنسان والحيوان والنبات، إذ يتسرب إلى الهواء الغبار والانبعاثات الغازية بدءا من المقالع إلى أقسام البيئة المحيطة بالمصنع، ولهذا اخترنا أن تكون

ISSN 2676-1513

دراستنا التطبيقية في شركة لصناعة الاسمنت، وذلك للوقوف على مدى تبني هذه الشركة للبعد البيئي، وكيف يساهم هذا البعد في تعزيز الميزة التنافسية لها.

1- التعريف بوحدة عين الكبيرة لإنتاج الاسمنت و مشتقاته SCAEK

تعد وحدة عين الكبيرة لإنتاج الاسمنت و مشتقاته شركة ذات أسهم (SPA) تابعة للمؤسسة الجهوية لإنتاج الاسمنت ERCE بالشرق، من أنجح الوحدات التابعة لهذه الأخيرة وذلك نظرا للنتائج التي تحققها هذه الوحدة ،و تتكون من جزئيين: الإدارة العامة، ومصنع الاسمنت.

يتربع المصنع على مساحة 24هكتار، وهو يقع على الطريق الوطني رقم 139 على بعد20كلم شمال مقر ولاية سطيف و7كلم جنوب دائرة عين الكبيرة المنسوب إليها، وهو يأتي بموارده من جبل مجونس.

و قد تم الانطلاق في إنجاز الوحدة سنة 1974، من طرف الشركة الألمانية، إضافة إلى شركات جزائرية أخرى، أما عن بداية التشغيل الفعلي للمصنع فقد بدأ في نهاية 1978 و قدرت الطاقة الإنتاجية بحوالي مليون طن سنويا، أي ما يقارب ثلاثة آلاف طن يوميا، ولم تحقق الوحدة هذه النتيجة إلا سنة 2000، بعد أن قامت ببعض الإصلاحات الجديدة للدخول إلى ISO9000/2000، وتجدر الإشارة إلى أن المصنع قام بتدشين خط إنتاجي جديد بطاقة إنتاجية قدرت بمليون طن سنويا.

تختص وحدة عين الكبيرة لصناعة الاسمنت في إنتاج خمسة أنواع من الاسمنت :

- CEM-CPI 32.5 اسمنت بروتلاند حسب المعيار NA422/2000
- CEM-CPI 42.5 اسمنت بروتلاند حسب المعيار NA422/2000
- الاسمنت المقاوم للكبريتات CRS400 حسب المعيار NA422/2000.
- الاسمنت سريع التصلب تحت الماء (الإنتاج بالطلب)
- اسمنت آبار البترول (الإنتاج بالطلب)

وتستخدم لإنتاجها المواد الأولية التالية :

- كالكار CALCAIRE ويجلب من قرب المصنع (بتركيز 5.8% .)
- الطين ARGILE ويجلب من قرب المصنع أيضا (بتركيز 4.8 %.)
- حديد خام MINERAI DE FER(بتركيز 3.87%.)
- الجبس GYPSE يجلب من جميلة(بتركيز 3.82 %).
- كالكار إضافي CALCAIRE AJOUT و يجلب من قرب المصنع(بتركيز 5.8 %).

2- الخطوات التي قامت بها SCAEK للحصول على المواصفة ISO14001

يكمن هدف شركة الاسمنت عين الكبيرة بسطيف من الحصول على شهادة ISO 14001 فيمايلي:

- معرفة مكامن القوة و الضعف للعناصر المختلفة للشركة؛
- تسخير جميع الإمكانيات المادية والبشرية للوصول إلى هدف واحد و موحد يخص جميع الأطراف و كل من له مصلحة مع الشركة سواء مباشرة أو غير مباشرة؛

ISSN 2676-1513

– توقيع عقد التزام بين إدارة الشركة ووزارة البيئية و تهيئة الإقليم سنة 2002 بصفة عفوية حول تخفيض نسبة الغبار المتصاعد من مداخن المصنع في الفضاء إلى الحد الأدنى المسموح به انطلاقا من سنة2003 حتى 2006.

وفي إطار سعي شركة الاسمنت عين الكبيرة بسطيف للحصول على شهادة ISO 14001 قامت بالعديد من الإجراءات والخطوات، نبرزها كما يلي:

– **الخطوة الأولى**: تعيين مسؤول عن البيئة على مستوى الإدارة العليا و آخر على مستوى الإدارة الوسطى للشركة.

– **الخطوة الثانية**: تحديد السياسة البيئية الخاصة بالشركة، تترجم السياسة البيئية التزام الشركة وإرادة الإدارة في تطوير نظام الإدارة (Système de management environnemental) SME البيئية الخاص بها، تغطي هذه السياسة البيئية جميع المستويات و الأنشطة في إطار المحاور الإستراتيجية الآتية:

– احترام الشروط التي يمليها القانون و النصوص الأخرى المنظمة لحماية المحيط و المنتج؛

– وضع حيز العمل لسياسة تسيير النفايات و الحماية من التلوث؛

– تكييف نظام معلوماتي ناجع من جميع الأطراف المعنية و خصوصا الزبون في إطار منظور الإصغاء الدائم و المستمر؛

– متابعة تحسين و تكوين المستخدمين في مجال الجودة و حماية البيئة.

الخطوة الثالثة: وضع خطة متكاملة تترجم بصورة واقعية ما تم وضعه من تصورات في سياستها البيئية، و يراعى فيها جميع إمكانيات المؤسسة المادية والبشرية.

يخضع التخطيط للإجراءات التشريعية و القانونية المحلية لا سيما القوانين التي تنص على حماية البيئة و منع تصريف النفايات بشكل عشوائي كالقانون رقم 01-19 الصادر سنة 2001 و مراقبتها و إزالتها.

الخطوة الرابعة: وضع جميع الخطط المرسومة على ارض الواقع، وعند تنفيذ الخطة يجب أن تراعى بصورة دقيقة الأهداف المسطرة ضمن المحاور الإستراتيجية لسياسة المؤسسة.

الخطوة الخامسة: تحسين دائم ومستمر لنظام الإدارة البيئة SME وذلك بمراجعة دورية وفق ما تم تدوينه في السجلات و ما تم تطبيقه في الميدان لتقليل الانحرافات و المسجلة بين ما هو مخطط و ما هو منفذ، كما يسهر على الرقابة الدائمة مدققين داخليين تابعين للشركة للكشف المباشر عن الخطأ المحتمل و تصحيحه في أقرب وقت.

وينقسم التدقيق إلى داخلي و خارجي:

التدقيق الداخلي: يقوم به مدققون من داخل الشركة للوقوف على الخطط المنفذة و تصحيح الخلل في حال وجوده .

التدقيق الخارجي: و تكون الشركة في آخر مرحلة للحصول على المواصفة في هذا الإطار اعتمدت الشركة على خبرة الوكالة الفرنسية للمواصفة AFNOR.

وفيما يتعلق بالجوانب العملية التي قامت بها المؤسسة للحصول على مواصفة الايزو14001 هي استثمار ما نسبته 30% من رقم الأعمال بهدف تقليل انبعاث الغبار، و يتضح ذلك من خلال:

ISSN 2676-1513

- التعاقد مع شركة أمريكية للتزود بمصفاة الفضاء FILTRE و قد كلفها ما قيمته 103 مليار سنتيم، مع إضافة تكاليف التركيب و الصيانة؛
- شراء كاتمات الصوت بهدف تقليل الصوت المنبعث من الآلات و الذي يضر العمال؛
- معالجة المياه المستعملة بصورة جزئية قبل التخلص منها في الطبيعة؛
- التخلص من الزيوت المستعملة بوضعها في أماكن خاصة ومعزولة؛
- إقامة شبكة طرقات داخل الشركة للقضاء على تصاعد الغبار في الفضاء؛
- خلق مصلحة الجودة و البيئة ضمن الهيكل التنظيمي للشركة، يشرف عليها مساعد المدير العام مكلف بالجودة البيئة في فيفري 2008.

وقد توجت هذه الإجراءات والجهود المبذولة من طرف الشركة بالحصول على شهادة ISO 14001 نسخة 2004 وذلك في شهر جوان من سنة 2008، كما قامت الشركة بتكثيف جهودها تجاه حماية البيئة والمجتمع الذي تنشط فيه، وقد توج ذلك بحصولها على شهادة ISO 14001 نسخة 2008 وذلك في سنة 2010.

3- المزايا التنافسية المحققة في شركة الاسمنت لعين الكبيرة بعد تبني البعد البيئي

إن تبني شركة الإسمنت عين الكبيرة بسطيف للبعد البيئي للتنمية المستدامة في مختلف وظائفها وأنشطتها ساهم في تعزيز مركزها التنافسي، وقد انعكس ذلك بالإيجاب على المبيعات، رقم الأعمال، الحصة السوقية وتقليل التكاليف من خلال الاستهلاك العقلاني للطاقة، كما أن المشركة تحصلت على المرتبة الثانية وطنيا في مجال حماية البيئة، وقد تم تسليم الجائزة من طرف وزير البيئة والتخطيط وذلك سنة 2008 عرفانا لها بالجهود المبذولة في سبيل حماية البيئة والمجتمع الذي تنشط فيه.

أ- الحصة السوقية

فيمايلي جول يبين تطور عدد زبائن الشركة منذ سنة حصولها على شهادة ISO 14001 نسخة 2008 سنة 2010

الجدول (01): تطور الحصة السوقية لشركة الاسمنت عين الكبيرة

السنة	الحصة السوقية (عدد الزبائن)
2010 (سنة الحصول على ISO 14001 نسخة 2008)	1068
2011	1075
2012	1950
2013	2123

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن شركة الاسمنت عين الكبيرة منذ حصولها على شهادة ISO 14001 نسخة 2008، شهدت حصتها السوقية (عدد الزبائن من مؤسسات وأفراد) ارتفاعا من سنة لأخرى، مما ساهم في تعزيز

ISSN 2676-1513

ميزتها التنافسية، كما أنه يعتبر دليل على السمعة الجيدة التي تحظى بها هذه الشركة بعدما قامت بتبني البعد البيئي في مختلف وظائفها وأنشطتها، وهو ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الأولى.

ب- القيمة المضافة

فيمايلي جول يبين تطور القيمة المضافة التي حققتها شركة الاسمنت عين الكبيرة سطيف منذ سنة حصولها على شهادة ISO 14001 نسخة 2008 سنة 2010

الجدول (02): تطور القيمة المضافة لشركة الاسمنت عين الكبيرة

السنة	القيمة المضافة (مليون دج)
2010 (سنة الحصول على ISO 14001 نسخة 2008)	**3097**
2011	**4079**
2012	**4789**
2013	**5337**
2014	**5835**
2015	**6004**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن شركة الاسمنت عين الكبيرة منذ حصولها على شهادة ISO 14001 نسخة 2008، شهدت القيمة المضافة التي حققتها ارتفاعا ملحوظا من سنة لأخرى، حيث ارتفعت من 3097 مليون دج سنة 2010 إلى 6004 مليون دج سنة 2015 مما ساهم في تعزيز ميزتها التنافسية، كما أنه يعتبر كمؤشر نجاح الشركة بعدما قامت بتبني البعد البيئي في مختلف وظائفها وأنشطتها، وهو ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثانية.

ج- استهلاك الطاقة

فيمايلي جول يبين استهلاك الطاقة (ماء، كهرباء، غاز) في شركة الاسمنت عين الكبيرة سطيف منذ سنة حصولها على شهادة ISO 14001 نسخة 2008 سنة 2010

الجدول (03): استهلاك الطاقة لشركة الاسمنت عين الكبيرة

السنة	الماء (دج/طن)	الكهرباء (دج/طن)	الغاز (دج/طن)
2010	**5.08**	**268.82**	**154.37**
2011	**4.91**	**275.60**	**143.98**
2012	**4.18**	**275.60**	**146.02**
2013	**0.08**	**133.94**	**106.23**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

ISSN 2676-1513

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن شركة الاسمنت عين الكبيرة منذ حصولها على شهادة ISO 14001 نسخة 2008، شهدت استهلاك الطاقة من ماء، كهرباء، وغاز انخفاضا ملحوظا، حيث انخفض استهلاك الماء من 5.08 دج للطن في 2010 إلى 0.08 دج للطن في 2013، وكذلك بالنسبة للكهرباء والغاز، مما ساهم في تعزيز ميزتها التنافسية من جانب تخفيض التكاليف، كما أنه يعتبر كمؤشر نجاح الشركة بعدما قامت بتبني البعد البيئي في مختلف وظائفها وأنشطتها، وهو ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثالثة.

د- الأرباح

فيمايلي جول يبين تطور الأرباح الصافية التي حققتها شركة الاسمنت عين الكبيرة سطيف منذ سنة حصولها على شهادة ISO 14001 نسخة 2008 سنة 2010

الجدول (04): تطور الأرباح الصافية لشركة الاسمنت عين الكبيرة

السنة	الأرباح الصافية (مليون دج)
2010 (سنة الحصول على ISO 14001 نسخة 2008)	**1752**
2011	**2364**
2012	**3343**
2013	**3290**
2014	**3305**
2015	**3207**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف المؤسسة

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن شركة الاسمنت عين الكبيرة منذ حصولها على شهادة ISO 14001 نسخة 2008، شهدت الأرباح الصافية التي حققتها ارتفاعا ملحوظا من سنة لأخرى، حيث ارتفعت من 1752 مليون دج سنة 2010 إلى 3207 مليون دج سنة 2015، رغم تسجيل انخفاض طفيف في سنتي 2013 و2015 بسبب بعض الأعطاب التي شهدها المصنع، وعلى العموم فقد ساهمت الأرباح الصافية المحققة في تعزيز ميزتها التنافسية، كما أنه يعتبر كمؤشر نجاح الشركة بعدما قامت بتبني البعد البيئي في مختلف وظائفها وأنشطتها، وهو ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الرابعة.

من خلال النتائج المسجلة في الجداول 01، 02، 03، 04، والمتعلقة بالحصة السوقية، والقيمة المضافة، واستهلاك الطاقة، والأرباح الصافية على التوالي، نلاحظ أن شركة الاسمنت عين الكبيرة منذ ادماجها للبعد البيئي في مختلف أنشطتها ووظائفها، فقد شهدت الحصة السوقية لها ارتفاعا ملحوظا، كذلك بالنسبة للقيمة المضافة والأرباح الصافية، كما شهدت معدلات استهلاك الطاقة (ماء، كهرباء، غاز) انخفاضا ملحوظا وهو ما أدى إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، وعليه يمكن القول أن الفرضية الرئيسية محققة، وبالتالي لتبني البعد البيئي للتنمية المستدامة دور في تعزيز الميزة التنافسية لشكة الاسمنت عين الكبيرة بسطيف.

خاتمة

ISSN 2676-1513

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى أن منظمات الأعمال أصبحت تعطي اهتماما كبيرا للبيئة الطبيعية التي تنشط فيها ، و بدأت في تعديل سلوكها البيئي و تحمل مسؤولياتها اتجاه المحيط الذي تنشط في و هذا عن طريق تبني البعد البيئي في مختلف وظائفها وأنشطتها، ذلك أن تبني هذا البعد أصبح أمرا ضروريا لا بد منه لأنه يكسبها سمعة بيئية طيبة تساعدها على تعزيز ميزتها التنافسية من خلال زيادة حصتها السوقية، وارتفاع القيمة المضافة والأرباح الصافية، وتخفيض معدلات استهلاك الطاقة (ماء، كهرباء، غاز).

و من خلال ما تم تناوله في هذا البحث خلصنا إلى التوصيات التالية :

- ✓ على المؤسسات الاقتصادية أن تسعى جاهدة لتبني البعد البيئي للتنمية المستدامة في مختلف وظائفها وأنشطتها، لأنه أصبح ضرورة ملحة لضمان تحقيق المؤسسة لأهدافها وتحقيق البقاء والاستمرارية.
- ✓ يجب على المؤسسة أن تعمل على كسب سمعة بيئية طيبة و هذا بتبني البعد البيئي للتنمية المستدامة،و ذلك من أجل كسب ميزة تنافسية تساعدها على جدب المزيد من الزبائن الخضر.
- ✓ يجب على المؤسسة أن تهتم بالبيئة و المحيط الذي تنشط فيه وتحمل مسؤولياتها، وذلك بحمايتها من التلوث وتوفير بيئة آمنة وصحية يعيش فيها المجتمع.
- ✓ ضرورة الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعة والطاقوية (خاصة الكهرباء، الماء والغاز) والحد من التبذير ، لأن ذلك يساهم في تخفيض التكاليف وبالتالي تكتسب المؤسسة ميزة تنافسية (التكلفة الأقل).
- ✓ على المؤسسات الاقتصادية السعي نحو التنويع في مزاياها التنافسية من تميز وتكلفة أقل، وذلك لتمكينها من المنافسة في السوق في عدة مجالات.
- ✓ على المؤسسات الاقتصادية الإسراع في تبني البعد البيئي للتنمية المستدامة الحد من الأضرار التي تلحق بالنظام البيئي، وبالتالي المساهمة في الحد من التلوث والاختلالات البيئية.

قائمة المراجع والهوامش

[1] قانة زكي، التنمية المستديمة والبعد الدولي، مجلة دراسات –العدد الاقتصادي- العدد 16، جامعة عمار الثليجي، الأغواط، ديسمبر 2011، ص، 144,

[2] بوعشة مبارك، التنمية المستدامة: مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف 1، أفريل 2008، ص، 52.

[3] سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية –حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص، 78.

[4] ثامر النويران، سبل تحقيق التنمية المستدامة في العام الإسلامي –الوقف الأخضر نموذجا- مجلة دراسات، العدد 29 أ، جامعة عمار الثليجي، الأغواط، 2017، ص، 14.

[5] دوجلاس موسشيت ,مبادئ التنمية المستدامة ,ترجمة بهاء شاهين ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة ، 2000 الطبعة الأولى ص، ص 72،73.

ISSN 2676-1513

[6] حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في غطار التنمية المستدامة، دكتوراه علوم في الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص، 38.37.

[7] ثامر النويران، مرجع سابق، ص، 15.

[8] عمار عماري، إشكالية التنتمية المستدامة وأبعادها، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف 1، أفريل 2008، ص، 49.48.

[9] سنوسي زوليخة، بوزيان الرحماني هاجر، البعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف 1، أفريل 2008، ص، 125.

[10] كاسر نصر المنصور وآخرون،إدارة المشروعات الصغيرة،دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان،2000 ، ص83.

[11] عبد الصمد نحوى وطلال محمد مفضي، الإدارة البيئية للمنشآت الصناعية كمدخل حديث للتميز التنافسي، ،بحوث الملتقى الدولي حول الأداء المتميز لمنظمات والحكومات ،يومي 09مارس 2005 ،جامعة ورقلة الجزائر، ص 135.

[12] كاسر نصر المنصور وآخرون، مرجع سابق، ص 84.

[13] سامية جلال سعد،"الإدارة البيئية المتكاملة"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2005، ص 227

[14] إبراهيم بختي والطاهر خامرة. المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. جامعة فرحات عباس، سطيف. 08/07، 2008. ص 9.

[15] Alain Cheveau, Jean Jaques Rosé, L'entreprise responsable, Édition d'organisation, Paris. 2003. p 112.

[16] Patrick, Dhumieres. Le développement durable : Le management de l'entreprise responsable. Edition d'organisation. Paris. 2005.

[17] DES PME EFFICACES : sur le plan énergétique, Brochure d'information11, Manage Energy, communautés européennes, 2008.

[18] Michael Porter. L'avantage concurrentiel. Paris .dunod. 2000 .p 08.

[19] نبيل مرسي خليل, الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998، ص 08 .

[20] أميرة محمد عبد السميع عمارة ، تحليل القدرة التنافسية للقطاع السياسي ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2002، ص 09 .

[21] M. Porter .op –cit. p 85.

[22] يوسف مسعداوي، القدرات التنافسية ومؤشراته، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، أيام 09/08 مارس 2005، جامعة ورقلة، ص 129.

[23] عبادة محمد، قياس الحصة السوقية باستخدام الطرق الكيفية، دراسة حالة زبائن مؤسسة أركودم لإنتاج وتوزيع الأجهزة الالكترومنزلية، مجلة العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، العدد 18، 2017، ص، 407.

[24] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص، 129.

[25] مقيمح صبري، محددات الربحية في البنوك التجارية، دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الحقيقة، العدد 31، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2014، ص، 382.

[26] عبد الصمد نحوى وطلال محمد مفضي، مرجع سابق، ص143.